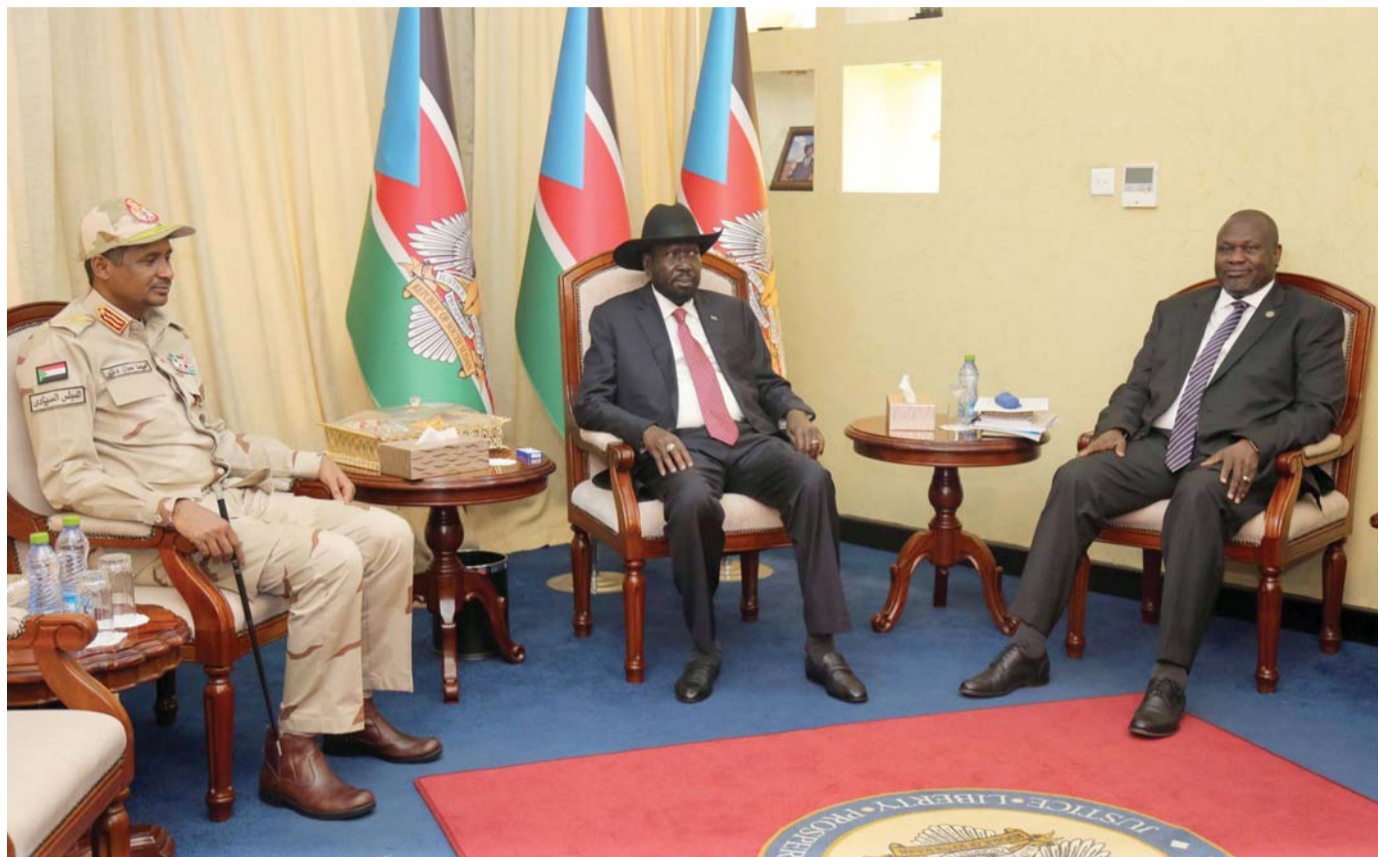


الخرطوم وجوبا تطوقان أزمة أبيي القابلة للانفجار في أي لحظة

قوى داخلية وخارجية بأجندات متباينة تتجدد لإبقاء التوتر بين السودان وجنوب السودان



اتفاقيات لا تنهي الأزمة

الإدارية والأمنية التي تكفل تسويتها بالمفاوضات، والتشديد على الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب. لا يعني تسكين الأزمة عدم تفجرها في المدى المنظور، بل يؤكد أنها عميقة ودقيقة وتحتاج إلى خطوات جريئة وحازمة وتفكير من خارج الصندوق يفرض تقديم تنازلات. وقد لا يستطيع الطرفان تحمل تبعات ذلك على المستوى الداخلي في هذه المرحلة، ما يجعلها أزمة مستمرة في خاصرة الدولتين، ويمكن أن تفقّر عليها بعض القوى لتخريب تحركات السلام في البلدين. كشفت أبيي عورات متباينة في جسدي نظامي الخرطوم وجوبا خاصة بمفهوم السلام، وأخرجت القيادة السياسية الساعية إليه في البلدين، حيث أخفقت في التوصل إلى تفاهات تنهي الأزمة المشتركة في وقت يسعى كل طرف إلى جلب السلام في بلده. والأدهى أن جوبا نفسها ترعى وساطة بين الخرطوم والجيبة الثورية، ولا يزال الرئيس سيلفا كير متارجحاً، وغير قادر على التوافق مع غريمه ريك مشار لوقف الحرب السياسية والعسكرية بينهما تماما.

السلام التابعة للأمم المتحدة وحضها على الرحيل مع توالي التوترات وفشلها في السيطرة عليها، خاصة أن البيئة المحلية حافلة بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يكفي تفجير إحداها إلى تجدد الحرب الأهلية، وإفشال جهود السلام والتنمية بطول وعرض منطقة القرن الأفريقي. أشار قرار مجلس الأمن رقم 1990، الذي صاغته الولايات المتحدة، إلى أن "الوضع الراهن في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين". وصرح بعد ذلك قرار آخر من مجلس الأمن تحت رقم 2492، ونص على "إبقاء المسألة قيد نظر أعضاء مجلس الأمن"، بما يعني وضع الولاية الأمنية خارج حوزة الخرطوم وجوبا لعدم العودة للصدام. نوه مجلس الأمن في أكثر من مرة إلى ضرورة علاج أزمة أبيي، لأنها تشكل تهديدا خطيرا للنظام الدولي، وتطفو على السطح كلما وجدت العوامل إلى ذلك، وتتصاعد الاتهامات المتبادلة بين الخرطوم وجوبا بسبب الإخفاق في التوصل إلى حل حزمة من الترتيبات

قوات الدفاع الشعبي التابعة للجيش السوداني مسؤولة الأحداث الأخيرة بصورة أساسية، وجهت الخرطوم أصابع الاتهام إلى "يونسفا"، ووضعت على عاتقها وحدها مسؤولية ترويدي الأوضاع الأمنية في المنطقة، بما يفتح الباب لجرح آخر يتعلق بطبيعة الدور الأممي وما يمثله من إضافة أو عجز في قضية حفظ السلام. مع ذلك لجأ مجلس السيادة السوداني إلى إقالة أحمد صالح صلوحه، رئيس إدارة أبيي، المعين من قبل السودان، في رمزية مشاركتها الضمنية في الأحداث مع بعثة "يونسفا"، وإبعاد التهمة عن الجيش والولايات الجنوبية، ولماذا هي مستمرة في أداء مهامها حتى الآن؟ تصطبغ هذه النوعية من التساؤلات أخرى لا تقل أهمية، تخص التوظيف السياسي والأمني لأزمة أبيي من جانب قوى تريد إخراج قوات حفظ

تستبعد استمرار التوتر على الخطوط الجنوبية للبلاد. وتعد أبيي جسراً بين شمال السودان وجنوبه، وتسكن في شمالها قبائل المسيرية العربية، وتعيش جنوباً قبائل الدينكا الأفريقية، الأمر الذي يولد احتكاكات يومية كثيرة، بعضها كان يقود إلى تفجير مشكلات حيانية، ربما تظهر أثارها لاحقاً على الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها أبيي التي أدى تحويلها إلى منغص دائم للخرطوم وجوبا إلى عدم الاستفادة جيدا من مواردها النفطية، والاقتناع بفكرة ترحيل عملية الحسم، وإسناد مهمة الأمن فيها لقوة دولية، مع ارتفاع معدل الشكوك في نوايا كل طرف. شككت الأمم المتحدة في يونيو 2011، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1990 قوة مؤقتة لحفظ السلام في هذه المنطقة يطلق عليها (يونسفا)، مكلفة برصد التوتر بين البلدين ومحاولة لتطويقه. وتتمتع بصلاحيات كبيرة لاستخدام القوة في حماية المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، على أن تبقى القوات العسكرية التابعة للبلدين خارج حزام أبيي. وفي الوقت الذي حملت فيه جوبا

كادت حادثة مقتل 32 شخصا في هجوم استهدف قرية كلوم الأربعة الماضي في منطقة أبيي، أن تفجر أزمة جديدة بين الخرطوم وجوبا وهو ما قد يفتح الطريق لأطراف داخلية وخارجية كي توظف الصراع لتعدين الوضع السياسي. لكن حدة هذه الأخطار هدأت نسبيا بعدما تمكن وزيراً دفاع السودان وجنوب السودان من احتواء الأزمة عبر الاتفاق على خارطة طريق لحل الأزمة التي تبقى مؤهلة للاستمرار من قبل جهات عدة ما زالت تسعى لسب الزيت على النار.

عودة الخلافات على أوتارها لن يعفي كليهما من تداعياتها السلبية، في ظل الأزمات المتناثرة، والتي يموج بها السودان وجنوب السودان.

دقت عودة أزمة أبيي إلى الواجحة جرس إنذار قويا للخرطوم تحديداً، ويتعلق بمدى المكاسب التي يمكن أن يجنيها أنصار نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير من وراء اشتغالها، بصرف النظر عن الأسباب الحقيقية، حيث يفرض ذلك إلى انهماك القوات الأمنية للسيطرة على أي حريق في جنوب البلاد، وبالتالي ذهاب وحدات عسكرية عدة إلى هناك، وتفرغ العاصمة الخرطوم جزئياً من القوة الضاربة، ما يمكن من يتشوقون للعودة إلى السلطة العمل للاستفادة من هذا الفراغ.

يأتي هذا الاستنتاج من رحم اتهام كوال وزير الدفاع في البلدين، من جانب حكومة جنوب السودان، الجيش وميليشيات من قبيلة "المسيرية"، مدعومة من قوات الدفاع الشعبي التي شكلها نظام البشير، بتنفيذ الهجوم على "كلوم" بما يعني تجاوز الكثير من المحاذير وخروج القضية عن مسارها المباشر إلى التلويح بوجود أصابع خفية من مصلحتها تازيم الأوضاع في المنطقة.

يدور جدل حول انتماء قوات الدفاع الشعبي، وما تمثله من ركيزة خفية لفلول حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقاً والحركة الإسلامية السودانية، وما يمكن أن تساهم فيه لزيادة التصعيد بدلاً من التهدئة. فانتشار القلاقل في ربوع البلاد، وإنهاك الحكومة في أزمات متراصة يعني عدم التفكير في تصويب القضايا السياسية في الخرطوم، ومحاولة فضح عجزها عن تسوية الملفات الحيوية القديمة بكل أنواعها، علاوة على تشتت الجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية مع الجبهة الثورية، كمنظمة للحركات المسلحة، للتوصل إلى السلام الشامل، ومن بين مكوناته محافظتا جنوب كردفان والنيل الأزرق الواقعتان في جنوب دولة السودان، وشمال دولة جنوب السودان، وعلى مقربة من منطقة أبيي. وهي إشارة لا

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - نجح السودان وجنوب

السودان في إطفاء حريق جديد - قديم، يؤدي اشتعاله إلى مزيد من الأزمات التي يعاني منها البلدان. وتحاول بعض الجهات صب الماء على نيرانها، بينما تسعى أخرى إلى النفخ فيها، متوهمة أن مصالحها تكمن في استمرار التوتر وعدم الأمن والاستقرار في الدولتين. ولذلك بادرت حكومتا الخرطوم وجوبا إلى احتواء أزمة أبيي أخيراً قبل أن تحرق الأخضر والبأبس. وقبل أن تقوم قوى خارجية بالدخول على خطوط متشابكة تم تفكيكها مؤقتاً، وتقوم بتوظيفها لأغراض مشبوهة.

احتواء أزمة أبيي لا يعني عدم تفجرها في المدى المنظور، بل يؤكد أنها عميقة وتحتاج إلى خطوات سياسية جريئة من الخرطوم وجوبا

بعثت الحادثة الأخيرة برسائل خطيرة إلى القيادة السياسية في كل من الخرطوم وجوبا، فإدراك أن أبيي ستظل أزمة قابلة للانفجار في أية لحظة ما لم يتم تسويتها بالأدوات السياسية. كما أن تأجيل البت فيها رضائياً لتجنب

الدبلوماسية المغربية تحاصر مربع تحركات بوليساريو

المغرب حقق مكاسب مهمة منها فتح قنوات أفريقية بالأقاليم الجنوبية الكبرى علاوة على سحب دول اعترافها بالجيبة بوليساريو

من المرتقب أن يحل وفد موريتاني برئاسة المدير العام للأمن الوطني، محمد ولد مكت هذا الأسبوع بالمغرب، حيث تسعى الحكومتان الموريتانية والمغربية إلى العمل على تقوية تدابير المراقبة الأمنية في المعبر البري الحدودي المشترك "الكركرات"، وذلك لمناقشة آليات عملية لضمان العبور السلس للأشخاص والمنتجات القادمة من المغرب إلى السوق المحلية في المنطقة، وهو ما يشكل ضربة موجعة للجزائر وبوليساريو.

ناصر بوريطة، على أن موقف إسبانيا بشأن قضية الصحراء هو موقف دولة، وليس رهينا بتغير الحكومات أو التحالفات. وجددت المسؤولة الإسبانية، التأكيد على الموقف الذي عبر عنه رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانتشيز، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث لم يتطرق لمسألة تقرير المصير. وأضافت رئيسة الدبلوماسية الإسبانية أن بلادها تدافع عن مركزية الأمم المتحدة في البحث عن تسوية لهذا النزاع. وأكدت غونزاليز لايا، خلال لقاء صحافي مشترك مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغربي المقيمين بالخارج

وقال مراقبون إن تصريحات المسؤولة عن الدبلوماسية الإسبانية في استسماهم في عزلة قيادة البوليساريو، وهو نجاح للدبلوماسية المغربية التي أدت ملف الحدود البحرية بحنكة وهو ما سيعزز موقف المغرب أمام المجتمع الدولي وكذلك الاتحاد الأفريقي. وعلى المستوى الإقليمي،

وأضاف أن المغرب "يسعى أيضاً لإدراج المياه الإقليمية المحاذية لجزر الكناري ومناطق إسبانية أخرى وذلك نتيجة مباشرة لتقاعس إسبانيا". وتابع المسؤول أن "على الحكومة الإسبانية أن تدرك أيضاً أن تقديم المزيد من التنازلات لسياسة الإبتزاز التي ما انفك المغرب يمارسها تجاه إسبانيا لن يؤدي إلا إلى تشجيع المغرب على الاستمرار في سياسته التوسعية" إلى حد تعبيره، والذي هدد بالجوء إلى القضاء الدولي، مؤكداً أن جبهة البوليساريو "ستتابع باهتمام التدابير التي ستتخذها إسبانيا في هذا الصدد". واعتبر مهتمون بملف الصحراء المغربية أن جبهة البوليساريو تتخطى في عدد من الأزمات داخل مخيمات تندوف، وما يزيد من عزلتها ومحاصرتها التقدم الذي يحرزه المغرب في ملف الصحراء على مستوى تنمية الأقاليم الجنوبية ما شجع عدداً من الدول الأفريقية على فتح قنواتها لهذا الجزء

من المغرب، والطريقة التي يدير بها ملف حدوده البحرية مع إسبانيا. وفي رد ضمني على الجبهة، جددت وزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية أرائشا

الدبلوماسية المغربية التي أفقدتها كل مصداقية أمام المجتمع الدولي، تضامناً مع الجزائر مع البوليساريو ووجهت اتهامات للمغرب بعرقلة مسار تسوية النزاع في الصحراء المغربية، متهمته الدول التي فتحت قنواتها في الأقاليم الجنوبية بخرق مبدأ التضامن، الذي يجب أن يسود بين الدول المؤسسة للاتحاد الأفريقي. ورفع المغرب من حصة حضور التمثيليات الدبلوماسية الأجنبية في الأقاليم الجنوبية، خلال الأسبوع الماضي، وعزز ذلك بقراره ترسيم حدوده البحرية على طول الساحل الأطلسي وصولاً إلى الصدود مع موريتانيا، وهو ما شكل ضربة قاصمة لمحور خصوم المملكة وعلى رأسهم الجزائر. وفي هذا الصدد، اتهمت جبهة البوليساريو إسبانيا بـ"التقاعس عن الوفاء بمسؤوليتها القانونية والتاريخية تجاه الصحراء المغربية"، وذلك بعد مصادقة مجلس النواب المغربي الأربعة الماضي، بالإجماع على مشروع قانونين يهدفان إلى بسط الولاية القانونية للمملكة على كافة مجالاتها البحرية.

وقال القيادي في جبهة البوليساريو امحمد خداد، إن ما وصفه بـ"تمادي المغرب في سياسته التوسعية" جاء كنتيجة مباشرة لتقاعس إسبانيا عن الوفاء بمسؤوليتها القانونية والتاريخية تجاه الصحراء المغربية"، وأكد إسمايل شرقي رئيس مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، أنه استقبل أمين أباغلي ممثل البوليساريو، الأحد، على هامش أشغال اجتماعات الدورة 39 للممثلين الدائمين في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، لمناقشة رسالة إبراهيم غالي زعيم الجبهة الانفصالية حول ما أسماه بـ"احترام الشرعية الدولية في الصحراء". وبالترافق مع تشويش الجبهة الانفصالية على تحركات

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي



الرباط - تعيش جبهة البوليساريو الانفصالية على وقع هزائم دبلوماسية وسياسية متوالية بعدما حقق المغرب مكاسب مهمة في ما يتعلق بملف الصحراء، تمثلت في افتتاح قنوات أفريقية بوتيرة متزايدة، بكبرى مدن الأقاليم الجنوبية إلى جانب مصادقة البرلمان المغربي على مشروع قانون ترسيم حدوده البحرية والتي تضم مياه الجنوب المغربي، علاوة على سحب مجموعة من الدول اعترافها بالجبهة الانفصالية آخرها بوليفيا.

وعبرت الجبهة عن غضبها من هذه التحولات الكبرى التي تعرفها قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، حيث رفعت احتجاجها على افتتاح قنوات في الأقاليم الجنوبية المغربية إلى الاتحاد الأفريقي. وأكد إسمايل شرقي رئيس مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، أنه استقبل أمين أباغلي ممثل البوليساريو، الأحد، على هامش أشغال اجتماعات الدورة 39 للممثلين الدائمين في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، لمناقشة رسالة إبراهيم غالي زعيم الجبهة الانفصالية حول ما أسماه بـ"احترام الشرعية الدولية في الصحراء". وبالترافق مع تشويش الجبهة الانفصالية على تحركات

